

النفط ودوره الجيوستراتيجي في الجزائر كدولة إقليمية محورية (1962-1991)

الدكتور محمد خطاوي

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

الملخص

نتناول في هذا التعليق النفط ودوره الجيوستراتيجي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1991، حيث كانت إرادة الجزائر هو استرجاع ثرواتها الطبيعية والسيطرة على سيادتها الاقتصادية بعدما سيطرت على سيادتها السياسية. لكن بعد رفض الحكومة الفرنسية جميع المطالب الجزائرية في استرجاع ثرواتها النفطية، فضّلت الحكومة الجزائرية توقيف المفاوضات وكسب دعم الشركات متعددة الجنسيات ووضع قرارات مع مراسيم وأوامر رئاسية لتأميم المحروقات، وبذلك تحوّلت كل الممتلكات والمصالح التابعة للشركات الأجنبية إلى مكاسب سوناطراك والتي استطاعت بدورها أن تحصل على أرباح وعائدات وذلك من أجل التنمية الوطنية. بذلك تكون الجزائر قد أنهت بدورها جميع القيود الناجمة عن استغلال ثرواتها النفطية، وتمكنت أخيرا من استرجاع حقوقها.

الكلمات المفتاحية

النفط، الجزائر، الثروات الطبيعية، الشركات النفطية الفرنسية، دول OPEC.

قد يتساءل كل واحد منا إذا كان النفط عاملا من عوامل الأزمات أو أحد الرهانات الرئيسية في الحروب. في غالب الأحيان، هو أيضا أحد أسباب اندلاعها وهدفا من أهدافها المباشرة وغير المباشرة لإطالة الأزمات.

هناك دور كبير وحساس للنفط في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية للدول،

إذ أنه لم تكتف الشركات النفطية العظمى بالسيطرة عليه في زمن الحرب والأزمات فقط، ولكن سعت ولا زالت تسعى إلى ضمان بقائه بأيديها من لحظة استخراجها إلى مرحلة عرضه على الأسواق ريثما تسيطر عليه في يوم ما سواء بالتّي هي أحسن أو بالقوة.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تعد الدول الأوروبية الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا أقوى دول العالم كما كانت تسيطر على البلدان الضعيفة، بل ظهرت قوتان جديدتان حرّرتا العالم من قبضة النازية الألمانية، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي اللتان دخلتا الساحة الدولية بكل ما لهما من قوة.

وقد كان النفط العربي وراء خطة مارشال لإنقاذ أوروبا من مخلفات الحرب العالمية المدمّرة. ولو لم يكن النفط في حوزة الحلفاء لما استطاعوا الانتصار في المعارك. ولو استطاعت جيوش هتلر الزحف تجاه الاتحاد السوفييتي من أجل السيطرة على بحر قزوين الذي يزخر بالنفط لعرفت هذه الحرب نهاية أخرى.

ومعلوم أن النفط لم يعد منذ الحرب العالمية الثانية مجرد سلعة من السلع التقليدية العابرة في التجارة العالمية، بل أصبح أهم سلعة إستراتيجية دولية تتداولها أقطار العالم، إذ أنه بدونها لا يتحرك أي نشاط صناعي ولا زراعي ولا عسكري ولا تكنولوجي، ولم ترق أي شركة ولا بلد ولا مجموعة تجارية إلا بالنفط خاصة بالمقارنة مع المواد التجارية الأخرى.

كما صار النفط كذلك عنصرا من عناصر الصراع (من نوع آخر)، حيث صار العالم الغربي يهدف إلى السيطرة على هذه الثروة الحيوية، لا سيما على النفط العربي نظرا لأهميته العظمى ولموقعه الاستراتيجي في العالم. وصارت تعتمد عليه حضارة القرن العشرين، خاصة الدول الصناعية من أجل التسابق للحصول على أكبر نصيب منه، وخاصة لما أصبح أيضا مصدر استخراج ما لا يقل عن اثني عشر ألف سلعة صناعية مختلفة من البتروكيماويات في العالم مثل الأسمدة، والبلاستيك، وزيوت التشحيم، والطلاء، والمبيدات، ومواد التجميل، والمواد الكيميائية المختلفة، والأدوية، إلى غير ذلك من المواد التي تستخرج من النفط⁽¹⁾. لذلك شهد العالم حروبا ونزاعات إقليمية كان النفط من قريب أو من بعيد سببا لها أو هدفا بحد ذاته.

ولم تُستثن فرنسا من محاولة السيطرة عبر شركاتها النفطية على هذه الثروة

الإستراتيجية في جميع مناطق العالم حيث تتواجد هذه المادة الطاقوية، بما فيها الجزائر التي ظهرت فيها الاكتشافات في الصحراء في الخمسينيات من القرن الماضي، أي في أوج الحرب التحريرية.

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحا لمعظم هذه الحروب والنزاعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم. فالإعتداء الثلاثي على مصر (الكيان الصهيوني، بريطانيا وفرنسا) سنة 1956، والحرب العربية - الإسرائيلية سنة 1967، وحرب رمضان 1973، وحرب الخليج الأولى 1980 وحرب الخليج الثانية 1991، وحرب جنوب السودان، والحرب في منطقة القوقاز، وحرب العراق، كلها كانت حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود⁽²⁾.

يقول البروفيسور شمس الدين شيتور في مقال تحت عنوان: « الحروب النفطية عبر العالم: » إن النفط منذ اكتشافه إلى تطوره الصناعي أصبح موضوع أطماع عديدة. فللتذكير، على سبيل المثال، المعارك الشرسة التي كان يقودها مؤسس الشركة العظمى Standard Oil Of California المليونير الشهير روكفلر الذي بادر منذ البداية إلى إقصاء بطريقة أو أخرى الشركات النفطية المنافسة له⁽³⁾.

إن كل المناطق المنتجة للنفط، حسب البروفيسور شيتور، عرفت على أرضها حروبا عنيفة، أحيانا في الظل، وأحيانا أخرى متسترة، كثيرا ما تؤدي حتى إلى استهداف بالقتل لأشخاص يمنعون تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تحميها. يقال إن رجل الأعمال ورئيس شركة ENI الإيطالية تم تصفيته من طرف المخابرات الفرنسية نظرا لتعاونه مع جبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير الجزائرية.

حسب جاك برجي J. Bergier، « إن حرب الجزائر هي حرب النفط. إن وقت الإلماح انتهى... هناك 24000 فرنسي سقطوا في الجزائر في حرب كانت لها رائحة النفط... إن الدفاع عن النفط هو في الحقيقة دفاع عن الحرية. إن الجزائريين يدافعون عن مصالحهم النفطية أحسن مما يفعلها الفرنسيون لحماية رعاياهم⁽⁴⁾، بعدما حاولت الحكومة الفرنسية عزل جزائر الشمال اقتصاديا وإداريا عن جزائر الجنوب حيث تتواجد آبار النفط، أرادت من خلال ذلك أثناء المفاوضات التي كانت جارية بين الطرفين تهديد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك بتقسيم الجزائر إلى منطقتين وتحتفظ

هي الأخرى بالصحراء الغنية بالنفط قصد ضمان مصالحها ومصالح الشركات النفطية الفرنسية التي كانت متواجدة بالجنوب. ولكن الحكومة المؤقتة الجزائرية رفضت رفضا باتا هذا الطرح للاستقلال المنقوص رافضة أي تجزئة للقطر الجزائري مهما كانت الظروف، مما عطل مفاوضات إيفيان Evian⁽⁵⁾.

من جهة أخرى، يضيف شيتور: في 30 جوان 1958، تم التوقيع على اتفاقية بين فرنسا وتونس يسمح بموجبها بنقل نفط الجزائر من منطقة أيجلي (Edjelé) الجنوبية عبر أنبوب يصل إلى ميناء السخيرة التونسي مما اعتبرته جبهة التحرير الجزائرية خيانة ضد جبهة مواجهة الاستعمار، وذلك أثناء مؤتمر عقد بطنجة بالمغرب الأقصى، وكان قادة الجبهة أشادوا بالمثل المعبر لقادة المغرب وليبيا الذين رفضوا نقل نفط الجزائر وتكريه في أراضيهم.

والجدير بالذكر أن النفط كان من العوامل التي جعلت الأمور تتعقد أكثر فأكثر بحيث أنها لم تمدد المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي وتعطل عملية الاستقلال فحسب، ولكن اكتشاف آبار النفط وتدفق هذه المادة الهامة في الصحراء الجزائرية لم يأتيا في الوقت المناسب للطرفين المتنازعين، بحيث بدت الإدارة الفرنسية تنظر إلى قضية إنهاء الحرب والبحث عن حلول مأكفيلية من أجل إعادة النظر في كل ما قد يدور في شأن المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري.

للعلم، فإنه من أبرز الشخصيات «البترولية» الخارجية التي لعبت دورا هاما في مساندة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، أنريكو ماتاي Enrico Mattei المدير العام للشركة الوطنية الإيطالية «إيني» (ENI). كان ماتاي رجلا مسالما، عادلا، وديمقراطيا، مناضلا ضد الاستعمار أين ما وُجد وضد احتكار الشركات النفطية متعددة الجنسيات. انضم إلى المقاومة ضد موسوليني والفاشيين الإيطاليين. ناضل من أجل تحرير إيطاليا، وربط علاقات مع الحركات التحررية الأخرى بما فيها الثورة الجزائرية (من فترة 1950 إلى 1962).

وعُرف ماتاي مؤسس الوكالة الإيطالية للطاقة، بأنه صاحب فكرة التخلص من الشركات البترولية الكبرى التابعة للدول العظمى والتي غالبا ما كانت لها نوايا استعمارية في مناطق متعددة من الوطن. وكان ماتاي قد حرك ضغائن أطراف اقتصادية عظمى

بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب بريطانيا وفرنسا. هذه الأخيرة التي انزعجت لأنه ساند جبهة التحرير الوطني في نهاية الخمسينيات بحيث ربط علاقات قوية مع القادة الجزائريين المتفاوضين في إيفيان Evian. وكان وراء تسليم المجموعة الجزائرية وثائق سرية تعلمهم بنوايا فرنسا في استلاب الصحراء الجزائرية وتقسيم البلاد إلى قسمين: قسم شمالي قد يتفاوض عليه من أجل الاستقلال، وقسم جنوبي في الصحراء الغنية بالنفط لن ينوي الاستعمار الفرنسي التخلي عنه مهما كانت الظروف ومهما طال الأمد في الحرب الدائرة في الجزائر.

وفي مارس سنة 1962، تم أخيرا التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian التي تم بموجبها الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة تدخل حيز التنفيذ في جويلية من نفس السنة. وقد قبلت الجزائر قانون النفط الفرنسي حيث يسمح للشركات البترولية الفرنسية بالحصول على جميع التسهيلات لضمان مصالحها في المنطقة. وهذا ما أسند للرئيس السابق الفرنسي بومبيدو (Pompidou) أثناء مفاوضات Evian⁽⁶⁾.

بعد مضي سنتين من التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian ، وبعد تأسيس الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك في 31 ديسمبر 1963، ونظرا لتطور الأوضاع الدولية، أصدرت الحكومة الجزائرية على مراجعة هذه الاتفاقيات التي تجاوزها الزمن. وهكذا، بعد استمرار مباحثات شاقة، استطاع الطرفان على توقيع اتفاقية ASCOOP في 29 جويلية 1965 والتي تتعلق بتسوية جميع القضايا التي تمس بالمحروقات والتنمية الصناعية. وبهذا الصدد، يقبل الطرف الجزائري تطبيق نظام ضريبي مناسب للشركات الفرنسية ضامنا في نفس الوقت إمدادات منتظمة للسوق البترولي الفرنسي. وفي المقابل، تقبل فرنسا مشاركتها في التنمية الاقتصادية الجزائرية على النقاط التالية : إنعاش عمليات البحث من أجل مضاعفة الاحتياطي النفطي، المساهمة في تطوير النشاطات المتعلقة بتكرير النفط الخام والعمليات البتروكيميائية⁽⁷⁾.

ربما نتساءل: ما هو الهدف، أخيرا، لكل دولة منتجة للنفط؟ الهدف الرئيسي والأخير هو الاستغلال المباشر لهذه الثروة الغنية، طبعا. وإذا كان هذا الهدف من الصعب تحقيقه لاعتبارات وأسباب مختلفة ومن بينها القدرات التكنولوجية، فإن استغلال النفط قام أساسا على يد الشركات النفطية الخاصة التي تضخمت واتسعت في العالم بعدما أنشئت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وباتت تحصل على أرباح طائلة تجاوزت ميزانيات الكثير من الدول.

ومع اكتشاف النفط وتطور استغلاله وصناعته في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلا عن تزايد الطلب العالمي في مطلع القرن الماضي، وبالتالي الرغبة الكبيرة للسيطرة عليه عبر نظام الامتياز، سارعت دول أوروبا الغربية المستهدفة لهذه الثروة الطاقوية الضرورية مثل بريطانيا⁽⁸⁾ وفرنسا⁽⁹⁾، بالمساهمة في شركات النفط الخاصة الكائنة فيها أو إنشاء شركات مملوكة كليا لها، وذلك بغية الخوض بدورها في ميدان استغلال هذه الثروة التي كانت تقتصر على الشركات العظمى للكارتل النفطي.

بعد ذلك، ونظرا لأسباب تخص نظام الامتياز ونظام المشاركة وبغية استرجاع حقوقها كاملة أو شبه كاملة أو المشاركة في اتفاقيات مستقبلية، أنشأت البلدان النامية المنتجة للنفط، مثلها مثل الجزائر، شركاتها الوطنية، مع العلم أن بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل شركة PEMEX في المكسيك، و شركة النفط الوطنية الفنزويلية، وشركة النفط الوطنية الإيرانية NIOC، والشركة الجزائرية سوناطراك أقدمت، كل منها على إنشاء هذه الشركات الوطنية وتأمين نفطها واستغلاله لوحدها بعد الممارسات المجحفة للشركات الكبرى في حق الدول المالكة لهذه الثروات وإرادة هذه الدول النامية في التحكم واستغلال مواردها الطبيعية باستقلالية تامة.

من المهم أن هذه الشركات صارت تلعب دورا هاما في معركة استرجاع حقوق الملكية التي تعطيها كل الحرية في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق والتصدير، سواءً كان ذلك جزئيا أو كليا. المهم أنها أنشئت بموجب قانون خول لها كل الصلاحيات بأن تتولى عمليات صناعة النفط بإدارتها وليس تحت إدارة وسيطرة الشركات الأجنبية⁽¹⁰⁾.

وفي ما يتعلق باختصاص هذه الشركات المملوكة عموما للدولة، فإن نشاطها يختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها جميعا تشترك في كونها أدوات لتنفيذ سياسة حكوماتها النفطية على الصعيد الوطني والدولي⁽¹¹⁾. وقد كان أول قاسم مشترك لها تطوير منشآت شبكة توزيع المنتجات النفطية في الداخل والتي كانت بيد الشركات الأجنبية، ونتيجة لمشاركة الدولة، فقد تمكنت شركة سوناطراك دخول السوق الدولية، بعدما امتدت نشاطاتها إلى مختلف العمليات الخاصة باستغلال النفط، لا سيما في مرحلتي التكرير والنقل، «وما زال الكشف عن المواد الهيدروكربونية لعبة بعض الشركات متعددة الجنسيات»⁽¹²⁾.

هذا، وتجاوبا مع التجارب التي عرفتھا كل من المكسيك، فنزويلا، وإيران استطاعت الجزائر بدورها أن تفرض سلطتها على ثرواتها الطاقوية. في الحقيقة، كانت إرادة الجزائر في استرجاع ثرواتها الطبيعية وضمان مراقبة استغلالها من الثوابت الراسخة لسياستها منذ اتفاقيات Evian بغية السيطرة على السيادة الاقتصادية الكاملة بعد السيطرة على السيادة السياسية للبلاد.

إن تأميم النفط في الجزائر يوم 24 فيفري 1971 كان قد سبقته في الحقيقة تدابير أخرى بنفس الطبيعة، منها:

1. بسط الشركة الوطنية سوناطراك يدها على شبكة التوزيع شركة بريتيش بتروليوم منذ شهر ماي 1968.
 2. تحويل مصالح الشركة Esso Standard-Algérie و Esso-Africa منذ شهر أوت 1967 إلى شركة سوناطراك.
 3. تحويل جميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار Mobil، إلى سوناطراك في ميدان التكرير والتوزيع، وذلك منذ أوت 1967.
 4. تأميم شركة Shell وتحويل مصالحها إلى سوناطراك منذ ماي 1968.
 5. سحب كل سندات التنقيب والاستغلال ونقل المحروقات السائلة والغازية لشركة Sinclair Petroleum Co ومنحها بكاملها إلى سوناطراك.
 6. تأميم كل من شركات Sofrapel, Phillips, Creps, CPA, SRA, Trapsa, Mobil Oil française, Mobil-Sahara (من جوان إلى نوفمبر 1970).
- والجدير بالذكر أن الطرفين الجزائري والفرنسي كانا قد أجريا مباحثات كان الهدف منها مراجعة اتفاقيات جويلية 1965 ولكن لم تستطع الحكومة الجزائرية أن تحصل على اتفاق يرضيها، بحيث أن الطرف الجزائري كان في العديد من المرات يؤكد أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين على:

- مراجعة النظام الجبائي؛
- تصنيف الأسعار المرجعية مع الأسعار المعلنة؛
- شراء حصص الشركات بحيث يضمن المراقبة التامة للشركة الوطنية؛

- شراء كامل المصالح الفرنسية في ميدان النقل عبر الأنابيب.

ولكن، بعد تعثت الحكومة الفرنسية بالبقاء على موقفها الرافض للمطالب الجزائرية الشرعية في استرجاع ثرواتها عن طريق المفاوضات، فضلت الحكومة الجزائرية توقيف هذه المفاوضات وكسب دعم الشركات متعددة الجنسيات. لذا قررت الحكومة، تحت قيادة الرئيس الراحل هواري بومدين، أخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تأمين المحروقات والإعلان الرسمي عن هذا القرار التاريخي في يوم 24 فيفري 1971، الذي يناسب يوم ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

1. فيما يخص النفط: تضمن هذا القرار تأمين الشركات الفرنسية إلى حدّ يسمح للدولة الجزائرية من استرجاع 51% من رؤوس الأموال وضمان المراقبة التامة على الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك الأغلبية أو النصف في رؤوس الأموال بحيث تصبح الشركة الجزائرية تمتلك الأغلبية.

2. فيما يخص الغاز الطبيعي: تضمن هذا القرار تأمين 100% لكل المصالح المنجمية التي كانت تمتلكها كل الشركات الأجنبية في البحث واستغلال حقول الغاز الطبيعي والمنشآت التابعة لها، وهذا يهم شركة استغلال المحروقات بحاسي الرمل SEHR، وكذا الشركات التي تستغل حقول الغاز في كل من عين آمناس، وتين فويي، ونزلة، وقاسي الطويل، وزرزايتين، إلى غير ذلك من الحقول الأخرى⁽¹³⁾.

3. فيما يخص نقل المحروقات عبر الأنابيب: تم تأمين كل المصالح المملوكة من قبل الشركات التالية:

- الشركة البترولية للتسيير SOPEG؛
- شركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى ميناء أرزيو SOTHRA؛
- شركة نقل بترول شرق الصحراء TRAPES؛
- شركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء «حاسي الرمل - حوض الحمراء» والتي تمتلكها كل من شركة SN-REPAL و (A) CFP.

وهكذا تحولت كل الممتلكات والمصالح التابعة للشركات الأجنبية إلى مكاسب سوناطراك التي شهدت تطورا كبيرا تجاه تسيير الشؤون النفطية ودورا فعالا قصد

بلورة نموها الاقتصادي والتكنولوجي. وقد تجسّدت فعاليتها بعد بضعة أشهر فقط إثر انسحاب الإطارات الفرنسية ومغادرة هذه الشركات حقول المحروقات من مسيرين ومهندسين وتقنيين سامين بحيث استطاعت الدولة أن تستبدلهم بإطارات وتقنيين جزائريين مهما كان مستواهم من أجل ضمان تسيير كل العمليات النفطية، ومهما كانت الظروف والصعوبات التي كانوا يتلقونها في الميدان وذلك لرفع التحدي.

وعلى أعقاب هذه العمليات المتعلقة بالتأمينات دعمت الحكومة الجزائرية كل هذه القرارات بإصدار أوامر « ordonnances » تم توقيعها من طرف رئيس الجمهورية معلنا القانون الأساسي للمحروقات تمّ بموجبه تحديد الإطار الذي يجب التعامل به مع الشركات الأجنبية فيما يخص البحث، والتنقيب، واستغلال المحروقات والذي تمّ توقيعه في 12 أبريل 1971، أي في نفس السنة التي تم فيها إصدار مرسوم التأمينات⁽¹⁴⁾.

وفيما يخص الشركات الفرنسية التي لم تقبل المفاوضات مع الطرف الجزائري في إطار هذه القوانين من قبل، استطاعت في الأخير، أن تستأنفها قصد تسوية المشاكل العالقة، ولكن هذه المرة مجبرة في إطار الأمر الصادرة في 12 أبريل 1971. و في الأخير، تم التوقيع على اتفاق بين الطرفين يوم 30 جوان 1971 فيما يخص الشركة الفرنسية للبترول (CFP/A) وفي 13 ديسمبر من نفس السنة مع الشركة الفرنسية ELF-ERAP⁽¹⁵⁾.

وفي هذا الصدد، وبعد منح سوناطراك كل المسؤوليات ، استطاعت هذه الأخيرة مع تراكم الخبرات أن تحصل على أرباح وعائدات معتبرة من أجل التنمية الوطنية، وبالتالي الاستثمار في النشاطات المختلفة في ميدان البحث وتطوير حقول النفط ووسائل النقل عن طريق الأنابيب، والناقلات عن طريق البحر، وكذا عمليات تكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية، وشبكة التوزيع التي كانت مؤممة منذ 3 سنوات من قبل.

وقد بلغت الاستثمارات التي قامت بها سوناطراك مرحلة من التقدم أدت إلى بلوغ نسبة تطور سنوي ملحوظ قُدّر بـ 32%. مما جعل سوناطراك تستطيع أن تبسط يدها على مراقبة ما يقارب مليون وخمسة مائة كيلومتر مربع.

ورغم انسحاب الشركات الفرنسية، استطاعت سوناطراك أن تتحكم في إنتاج ما لا يقل عن 20 حقلا سنويا، و أن تحصل على 409 بئر جديد من فترة 1971 إلى 1986⁽¹⁶⁾.

وفي سنة 1980، استطاعت سوناطراك أن تتحدى جميع الظروف الصعبة

بسياسة التعاون والتبادل مع شركات أجنبية أخرى تبلورت في التوقيع على 14 اتفاق شراكة، سميت باتفاقيات 1980، مما أدى بالحكومة إلى إصدار قوانين أخرى كقانون رقم 14/86 الصادر في 1986/08/19، وقانون رقم 91/01 الصادر في 1991/12/04.

وبفضل هذه المجهودات المشتركة، وبعد مغادرة الشركات الفرنسية التي كانت تستغل هذه الثروات تقريبا لوحدها، استطاعت 130 شركة أجنبية أن تبرم عقودا مع سوناطراك لوحدها. ومنها، نذكر الشركات العملاقة أمثال: ARCO و MOBIL، و BP و AGIP و PETRO CANADA و PHILIPS، و PETROBRAS، و ANADARCO إلى غير ذلك من الشركات العظمى المعروفة عالميا... وفي إطار مستقل يمتاز بالسيادة التامة⁽¹⁷⁾.

في الحقيقة، كانت إرادة الجزائر في انتهاج سياسة مراقبة قطاع المحروقات من أولوياتها. وقد ثبت ذلك في وثائق لجهة التحرير الوطني في اتفاقيات إيفيان (Evian)، سنة 1962 والتي تنص على أن الجزائر سوف تسترد تدريجيا من الحكومة الفرنسية حقوقها في استغلال الثروات النفطية والمنجمية الموجودة بالصحراء الجزائرية. وكان من ضمن التزام وواجبات الجزائر على أن تتعامل مع الشركات الفرنسية لمدة ست سنوات وإعطائها الأولوية فيما يخص رخص التنقيب، والبحث، واستغلال آبار النفط والموارد المنجمية، وضمان تموين آمن ومتواصل من النفط مدفوع بالعملة الفرنسية⁽¹⁸⁾.

إن هذه الإرادة الراسخة لاستكمال السيادة الاقتصادية بعد نيل السيادة السياسية بدأت تتجسد بتعزيز المواقف الجزائرية مع أعضاء منظمة أوبك وانتهاج إستراتيجية من شأنها أن توطد علاقاتها مع الدول المنتجة داخل المنظمة بصفتها كانت تمثل الدولة المنتجة العاشرة في العالم. كما أنها كانت تلعب دورا هاما في إطار الصراع الذي كان قائما بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة من أجل تسعير عادل ومنطقي للثروات النفطية التابعة للأقطار المصدرة... مما أدى في الأخير بالحكومة الجزائرية إلى إعلان رسمي بتأميم المحروقات في 24 فبراير 1971⁽¹⁹⁾.

وبذلك، تكون الجزائر قد أنهت بدورها جميع القيود الناجمة عن استغلال ثرواتها النفطية، وتمكنت هكذا باسترجاع حقوقها في مجال التنقيب والصناعة النفطية عن طريق التأميم. كما اتخذت أسلوب الاستثمار، والتبادل، والشراكة في تنفيذ برامجها

الطموحة وبيع النفط بأسعار السوق في إطار التشاور مع دول OPEC. وبهذه الطريقة، لمست الدولة الجزائرية، على غرار الدول الناشئة التي سبقتها في التأميم، أن ذلك هو الأسلوب الوحيد والأنجع لاستعادة السيادة في تسيير إنتاج وتوزيع ثرواتها النفطية، وبالتالي التغلب على السيطرة الأجنبية، لاسيما الفرنسية التي كانت تتعامل مع باحتقار، مثلها مثل معاملتها الجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية.

الهوامش

1- د، عبد المنعم الزناييلي، « الحوار بين الشمال والجنوب »، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981، ص 386، ولمزيد من المعلومات، أنظر إلى: « الصناعات البتروكيمياوية » (ع، النوري).

2 - لمزيد من المعلومات، أنظر « مجلة الشعلة »، العدد 18، 9 يناير، بيروت، 1993.

3 - أنظر: شمس الدين شيتور، تم ترجمتها من قبل الباحث :

Pr. ChemsEddine Chitour, « Pétrole et Politique. Ou va le monde ? », Ed. Les Belles Impressions, Alger, 2002, p 190

4 - ترجمة الباحث:

J. Bergier : « La Guerre secrète du pétrole ». Ed. Denoël. Paris, 1998, p 30.

5 - جريدة « المجاهد » الجزائرية، العدد 83 (19 / 07 / 1966).

6 - أنظر:

Bernard di Crezenzo, « Crise de l'Energie ou Crise Politique », Ed. Sociales, Paris 1974, p 118

وأنظر كذلك:

C.E. Chitour, « Les Guerres du pétrole ou le Droit de la force après le 11 septembre », Ed. ENAG 2002, pp 59 – 85.

7 - Chevallier, « Le Nouvel Enjeu Pétrolier », Ed. Calmann – Levy, Paris 1970.

ترجمة الباحث:

C.E. Chitour, « Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », Op. Cit, pp 59– 89.

8 - لمزيد من التفاصيل، أنظر:

.Anthony SAMPSON, « les Sept Sœurs », Ed. Alain Moreau, Paris, 1975 ; pp. 81 – 102

أنشأت بريطانيا شركة « بريتش بتروليوم » (BP) سنة 1909، وتكاد هذه الشركة أن تكون الأداة الرسمية المسؤولة عن تطبيق السياسة البترولية للحكومة البريطانية في الشرق الأوسط.

9 - نفس المرجع، ص 235، وكذلك:

Pr. ChemsEddine Chitour, « Pétrole et Politique », Op.cit. p 192.

أنشأت فرنسا شركة البترول الفرنسية (CFP) سنة 1923 لتتولى رعاية المصالح البترولية للحكومة الفرنسية. وكانت هذه الشركة تظهر في ما بعد كالشركة الثامنة بحجمها بعد تصنيف الشقيقات السبع.

10- أنظر: محمد يوسف علوان، « النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية»، جامعة الكويت، ط 1، 1982، ص 89.

11 - حسين زكرياء، « شركات النفط الوطنية، بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وإدارتها وحدود اختصاصها »، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع، 1978، ص 37 وما يليها.

12 - عبد الهادي طاهر، « الدور المستقبلي لشركات النفط الوطنية في صناعة البترول العالمية»، نشرة الأوابك، السنة الثالثة، العدد 11، نوفمبر 1977.

13- لمزيد من المعلومات، أنظر: مجلة «Sonatrach a trente ans»، ص 21.

14- لمزيد من المعلومات، أنظر الأمرية رقم 71-30 الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

15- أنظر مجلة «Sonatrach a trente ans»، مرجع سابق، ص 21، تم ترجمتها من قبل الباحث.

16 - أنظر: «Sonatrach a trente ans»، المرجع السابق، ص 23.

17 - نفس المرجع

(SONATRACH) à 30 ans P 24.

18. - أنظر: مصطفى مقيدش، «قطاع المحروقات»، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص ص 4-7.

19 - مصطفى مقيدش، نفس المرجع، ص ص 6 - 8.